IRIS
American University of Iraq, Sulaimani
Institute of Regional & International Studies

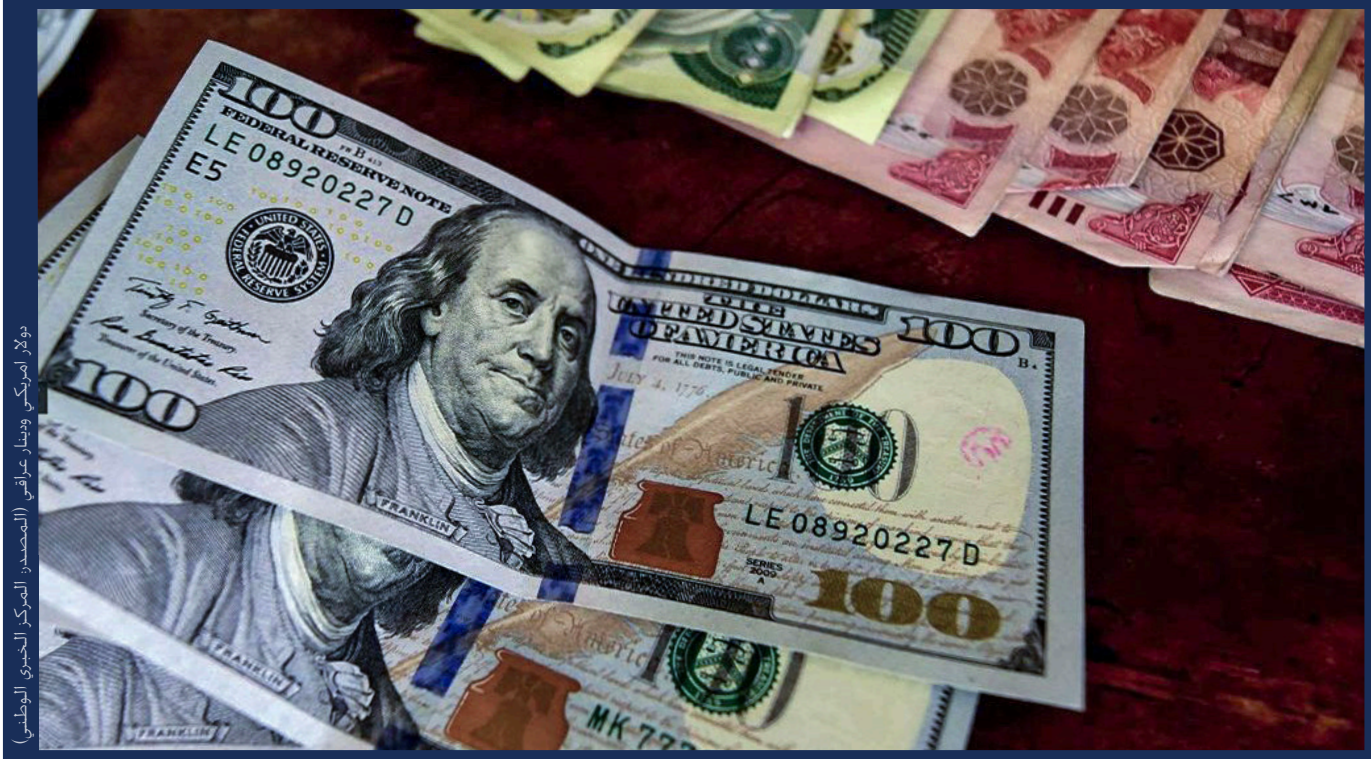

دولار امريكي وبنار عراقي (المصدر المركز الخبري الوطني)

ما الذي يحصل للدينار العراقي؟

مقابلة مع احمد الطبقچلي

نيسان ٢٠٢٣

نشرة العراق الاقتصادية: خلال الأشهر القليلة الماضية، شهد العراق اضطراباً هائلاً في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي. كيف بدأت مشاكل الدينار؟

أحمد الطبقچلي: بدأت الأزمة في شهر تشرين الثاني ٢٠٢٢ عندما أصبح العراق أخيراً جزءاً من النظام المصرفي الالكتروني الدولي.

نشرة العراق الاقتصادية: ولِمَ أثّر تطبيق النظام الالكتروني على قيمة الدينار؟

أحمد الطبقچلي: النظام الالكتروني – وهو المستخدَم لدى جميع الاقتصادات الكبرى – ضروري في التحويلات إذ أنها تشتمل عادة على عدد من الوسطاء المصرفيين في بلدان متعددة. يسمح هذا النظام للبنوك حول العالم بإجراء عمليات تدقيق تلقائية على التحويلات المالية الصادرة من العراق إلى البلدان الأخرى. باختصار، يزيد هذا النظام من إمكانية بروز العلامات التحذيرية. وبمجرّد أن قام البنك المركزي العراقي بتطبيق هذا النظام في تشرين الثاني ٢٠٢٢، تم رفض العديد من التحويلات من العراق، ما خلق انخفاضاً مفاجئاً في حجم التحويلات ونقصاً في التوفّر الإجمالي للدولار. ولك أن تتخيل كيف انخفض متوسط التحويلات الدولية اليومية في البنك المركزي العراقي من حوالي ١٨٠ مليون دولار أمريكي إلى ٦٧ مليون دولار أمريكي بحلول منتصف شهر شباط. وفي حين ارتفعت المبيعات النقدية للدولار من ٣٨ مليون إلى ٤٨ مليون دولار أمريكي، فإن الحجم الإجمالي بقي في انخفاض على أية حال من ٢١٨ مليون إلى ١١٤ مليون دولار أمريكي. ومع الانخفاض الكبير في الدولارات المتوفرة، تأثر سعر الدينار مقابل الدولار بشكل ملحوظ.

نشرة العراق الاقتصادية: وهل كان ذلك متوقعاً؟

أحمد الطبقجلي: لم يكن الأمر مفاجئاً تماماً. فالعراق يستخدم نظاماً يدوياً يعتمد على الورق طوال تاريخه، ما يعني أن التحويلات الدولية المشكوك فيها كانت قادرة على الإفلات من التدقيق الاعتيادي. كان من المفترض أن يطبّق البنك المركزي العراقي ووزارة المالية النظامَ الالكتروني الجديد وكل ما يرتبط به من متطلبات إجرائية للتحويلات منذ عام ٢٠١٨، لكن الاحتجاجات ثم جائحة كوفيد-١٩ أبطأت العملية وأخّرت التنفيذ. والإدارة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء السوداني تولّت السلطة في ذات الوقت الذي بدأ فيه تنفيذ النظام الجديد.

نشرة العراق الاقتصادية: هل اتخذت الحكومة الجديدة أية إجراءات فاقمت من سوء الوضع؟

أحمد الطبقجلي: من المؤكد أن السوداني ليس مسؤولاً عن ظهور الأزمة، والاستجابة المبكرة لحكومته كانت إيجابية – وضرورية – في تسريع انتقال الاقتصاد بعيداً عن هيمنة النقد والدولَرة. لكنني أعتقد أنه من المنصف القول إن بعض الاستجابات الرمزية للأزمة قد جاءت بنتائج عكسية. على سبيل المثال، في كانون الثاني، داهمت القوات الأمنية علناً اثنين من بيوت الصرافة النقدية البارزة في بغداد في محاولة لإثبات أن الحكومة تقوم بشنّ حملة على الفساد. وبغض النظر عن براءة بيتي الصرافة أو عدمها، كانت لتلك الخطوة نتيجة متوقعة ومؤسفة ألا وهي الحد من إمكانية الحصول على الدولار في السوق وزيادة تشويه سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

نشرة العراق الاقتصادية: ولكن لمَ قد يتسبب إغلاق اثنين فقط من بيوت الصرافة بهذا التأثير الكبير على قيمة الدينار؟

أحمد الطبقجلي: لمدة أسبوعين تقريباً، كان لإغلاق بيتَي الصرافة تأثير مثبط على كافة بيوت الصرافة، فالكثير منهم في بغداد أوقف بيع أو شراء الدولار إلا مع معارفهم الشخصية. فهم لم يرغبوا في أن يكونوا الضحية التالية للتدقيق الحكومي المعزّز. وحدث ذلك في الوقت الذي كانت فيه التحويلات الدولية تشهد انخفاضاً كبيراً في التحويلات بسبب تطبيق النظام الالكتروني. لذلك، كان هناك شحّ في الدولارات الأمريكية في النظام المصرفي وأيضاً في الشارع في الوقت نفسه تماماً. وحينها وصل سعر الدينار إلى أكثر من ١,٧٠٠ مقابل الدولار. وذلك كان تطوراً لا داعي له بالطبع.

نشرة العراق الاقتصادية: هناك الكثير من التكهنات عن أن المتطلبات الإجرائية الجديدة سببها الضغوطات الممارَسة من الولايات المتحدة على الحكومة العراقية الجديدة.

> بدأت الأزمة في شهر تشرين الثاني ٢٠٢٢ عندما أصبح العراق أخيراً جزءاً من النظام المصرفي الالكتروني الدولي.

أحمد الطبقجلي: لا يوجد دليل على ذلك، فنحن ببساطة مُطالَبون بتنفيذ ما قامت به البلدان الأخرى منذ سنوات، وهو أمر يجري تنفيذه منذ عدة سنوات. ولكن إن لم يكن هذا هو السبب حينها، فإنه أصبح كذلك الآن نظراً للاهتمام الخاص الذي نوليه لتلك المسألة في العراق.

نشرة العراق الاقتصادية: هناك الكثير من التكهنات حول الدولارات المهرَّبة إلى إيران حيث يشير البعض إلى أن حوالي ١٠٠ مليون دولار أمريكي يتم تهريبها شهرياً، بينما يشير آخرون إلى أرقام أعلى بكثير.

أحمد الطبقجلي: لا توجد طريقة لمعرفة الأمر ما لم يكن المرء متورطاً في ذلك التهريب، ولكن هناك حقائق مهمة منسية في خضمّ هذه الضجة. في نشرة العراق الاقتصادية الأخيرة، يُظهر الرسم البياني رقم ١ أننا استوردنا بضائع بقيمة ٧,٩ مليار دولار أمريكي من إيران في ٢٠٢١، أي ٦٥٨,٣ مليون دولار شهرياً، أو ١٦٦,٦ مليون دولار أسبوعياً، والتي كانت في الغالب استيرادات من القطاع الخاص لدفع ثمن البضائع الإيرانية. وهذا قد يكون مدفوعاً بالدولار الأمريكي أو بالدينار العراقي المحوّل إلى الدولار الأمريكي، فهل يسمّى الدفع مقابل هذه البضائع لتي استهلكناها تهريباً؟

نشرة العراق الاقتصادية: استحدث البنك المركزي العراقي مؤخراً تدابير جديدة لشراء البضائع من الصين بحيث يتم دفع ثمنها باليوان مباشرة للمرة الأولى، ما رأيك في هذه التدابير؟

أحمد الطبقجلي: هذه التدابير، في معظمها، تنطلق من التدابير السابقة التي أدخلها البنك المركزي العراقي، والتي توسع إمكانية الحصول على الدولار الأمريكي عبر تشجيع الإجراءات الشكلية واعتماد الخدمات المصرفية، وبالتالي فإنها على المسار الصحيح.

خيار الصين مثير للاهتمام. فمن نفس **الرسم البياني** (رقم ١) نجد أننا استوردنا ١٠,٧ مليار دولار أمريكي من الصين في عام ٢٠٢١، وأتصور أن هذه الإجراءات هي لتمويل هذه الواردات وربما توسيعها. واقترح البنك المركزي العراقي طريقتين للدفع:

الأولى هي من خلال بنك جي بي مورغان وبنك سنغافورة للتنمية، والتي تكون من خلال حساب البنك المركزي في الاحتياطي الفدرالي، إلى جي بي مورغان وبنك سنغافورة، واللذين يدفعان لاحقاً للمصدّرين الصينيين مباشرة من حساباتهما المصرفية في الصين. وبالتالي تنطبق نفس العملية الحالية

أما الثانية فهي أن تدفع البنوك العراقية للبنوك الصينية المقابلة لها باليوان مباشرة، والذي يأتي من احتياطيات البنك المركزي العراقي المودعة لدى البنك المركزي الصيني (بنك الصين الشعبي). ولست متأكداً من المبلغ الذي يحتفظ به المركزي العراقي مع بنك الصين الشعبي، إن وجد، ولكن من السهل الدفع عن طريق تحويل بعض احتياطياته لدى الاحتياطي الفدرالي إلى بنك الصين الشعبي (نفس العملية). كما يمكن للعراق تغيير طريقة الدفع لقاء واردات النفط الصينية من الدولار إلى اليوان في الصين من خلال فتح حساب لوزارة المالية لدى بنك الصين الشعبي، والذي يصبح احتياطيَّ اليوان للبنك المركزي العراقي لدى بنك الصين الشعبي بمجرد أن يقوم المركزي العراقي بتحويله إلى الدينار العراقي وإيداعه في حسابات وزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي لتمويل النفقات الحكومية.

نشرة العراق الاقتصادية: وماذا عن الخطوة الأخيرة لإنشاء سعر صرف رسمي جديد يبلغ ١,٣١٠؟ هل كانت مفيدة أم مضرة؟

أحمد الطبقجلي: خفّض ذلك السعر الرسمي للدينار العراقي من ١,٤٦٠ اسمياً إلى ١,٣١٠، لكنه لم يعالج الانخفاض في حجم التحويلات بالدولار في مزاد البنك المركزي العراقي. لن تستقر قيمة الدينار في الشارع على نحو مستدام عبر تدابير كهذه، وسيستمر تداوله بعلاوة كبيرة على السعر الرسمي.

نشرة العراق الاقتصادية: لماذا إذن كان هذا الانتقال باتجاه نظام السجلات الإلكترونية أمراً حتمياً؟ إذا كنا نعلم أنه سيتسبب بمثل هذا الاضطراب في قيمة الدينار، فلماذا نمضي قدماً به أساساً؟ هل كان بمقدور الكاظمي أو السوداني إيقاف ذلك؟

أحمد الطبقجلي: لا، لم يكن بمقدورهما إيقافه. فالبنك المركزي العراقي، وهو مؤسسة مستقلة، كان قد التزم بالفعل بهذه التغييرات ضمن مفاوضات طويلة الأمد مع الولايات المتحدة، وربما مع الدول الأوروبية. أعتقد أنه من المفيد تتبع الوضع الحالي إلى عام ٢٠١٥ في بداية الحرب مع داعش. قبل ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة والدول الأوروبية قد منحت العراق مرونة كبيرة في تقدمه نحو الاندماج مع النظام المصرفي والمالي العالمي. ولكن، في ٢٠١٥، تغيرت الأمور بسبب المخاوف من تمويل الجماعات الإرهابية.

نشرة العراق الاقتصادية: ما الذي حدث بالضبط في عام ٢٠١٥؟ هل قدمت الولايات المتحدة أية مطالب محددة أجبرت البنك المركزي العراقي على التحرك؟

أحمد الطبقجلي: لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للاستمرار في نقل الدولارات جواً إلى العراق دون بعض الضمانات بأن الأموال لن تقع في النهاية بين أيدي داعش أو غيرها من الكيانات الخاضعة للعقوبات، فطالبت البنك المركزي العراقي بوضع ضوابط وأنظمة أكثر صرامة على مبيعات الدولار النقدية في المزاد. ضع في اعتبارك أن هذا قد أثر على مبيعات الدولار النقدية، لا التحويلات الدولية، على الرغم من أن الاثنتين مترابطتان. وهكذا، في صيف ٢٠١٥ وبشكل مؤقت، توقف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي عن نقل الدولارات جواً

الرسم البياني رقم ١

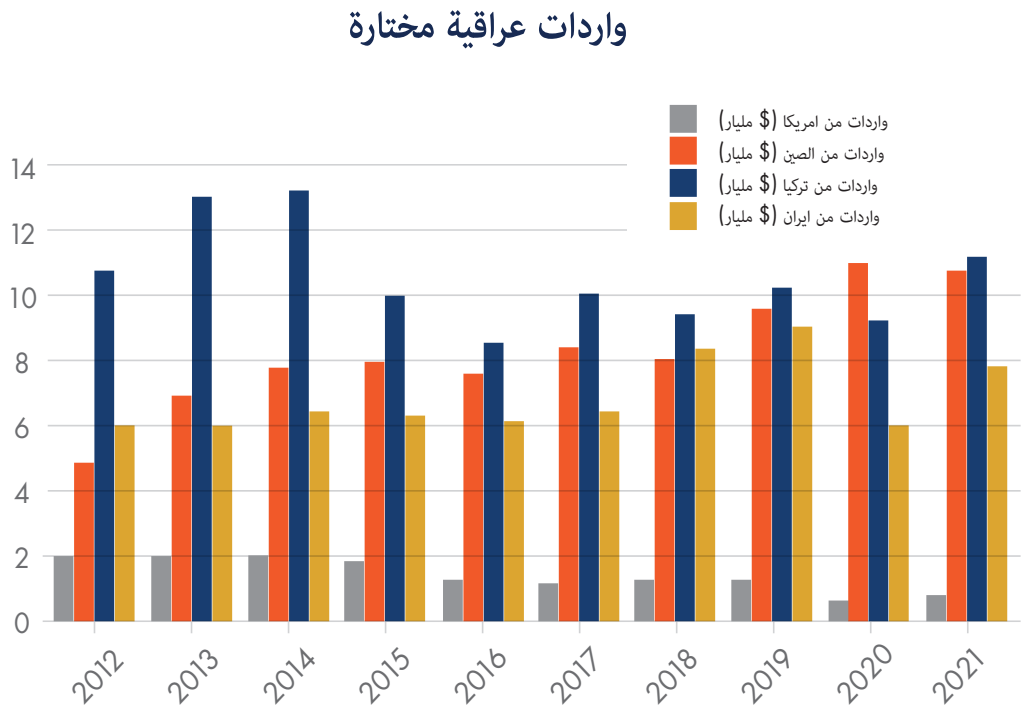

من حساب البنك المركزي العراقي في الولايات المتحدة إلى البنك المركزي في العراق كما كان يفعل عادة. وبالمناسبة، فإن الاحتياطي يقوم بذلك للبنك المركزي العراقي وغيره من البنوك المركزية الدولية التي تحتفظ بحسابات لديه، وهو ملزم بضمان امتثال هذه البنوك لأحكام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات الاقتصادية.

نشرة العراق الاقتصادية: وما الذي تعيّن على العراق فعله ليبدأ استلام الدولارات من جديد؟

أحمد الطبقجلي: كانت الولايات المتحدة قلقة من عدم الوضوح بشأن وجهة الدولارات، ورغبت برؤية أدلة على أن البنك المركزي العراقي يوفر الوضوح حول هذه التدفقات ويضع ضوابط أكثر صرامة على البنوك العراقية التي تشتري هذه الدولارات. لعدة أشهر، عملت الولايات المتحدة مع البنك المركزي لضمان أن الإفصاحات التي قدمتها البنوك العراقية كانت وافية وأنها أتت في شكل يمكن استخدامه عالمياً. وبمجرد أن وصلت هذه العملية إلى نقطة مرضية، بدأت الدولارات بالتدفق مجدداً، بعد حوالي ٨ إلى ١٢ شهراً.

نشرة العراق الاقتصادية: بحلول عام ٢٠١٦، هل أصبح العراق في توافق أوثق مع المعايير المصرفية العالمية؟

أحمد الطبقجلي: أجل، لكن العملية بقيت غير مكتملة. فالبنك المركزي العراقي كان لا يزال يعتمد بشكل شبه كلي على العمليات اليدوية القائمة على الورق لإثبات شرعية كل تحويل دولي فردي، ما جعل من المستحيل على البنوك في جميع أنحاء العالم والضالعة في أي تحويل من العراق أن تضمن امتثالها للأحكام العالمية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، والعقوبات. في الأساس، إذا كنتَ مصرفاً في بيروت أو نيويورك، فليس بوسعك فعل شيء يُذكر للتحقق من سجل ورقي آت من العراق، إذ ستحتاج إلى باحثين يقومون بفحص الوثائق الفردية ومن ثم التحقق من الأنظمة المختلفة التي تراقب الأفراد الخاضعين للعقوبات، والأموال المنهوبة، وما إلى ذلك.

نشرة العراق الاقتصادية: فإذن، كل هذه التدقيقات تصبح تلقائية في النظام الإلكتروني.

أحمد الطبقجلي: بالضبط. فحين نكون جزءاً من النظام الالكتروني، سيتم تسجيل أية علامات تحذيرية على الفور

وسيتم رفض التحويلات. لكن حكومة الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى أدركت أن العراق سيحتاج إلى عدة سنوات أخرى قبل أن ينتقل إلى نظام رقمي بالكامل. فتم التوصل إلى تسوية ورقية على المدى القصير، بحيث أصبح تاريخ انتهاء صلاحية السجلات الورقية أكثر دقة بكثير. وهكذا، بدأ البنك المركزي العراقي بعملية التحول إلى النظام الالكتروني. وصادف أن السوداني وصل إلى السلطة في ذروة سنوات عديدة من التأخير.

نشرة العراق الاقتصادية: هل هذا الانخفاض في حجم التحويل بالدولار مؤقت؟ وهل ستعود الأمور إلى طبيعتها؟

أحمد الطبقچلي: نعم، لكن الأمر سيستغرق وقتاً حتى تتبنى البنوك العراقية الإجراءات الجديدة والنظام الالكتروني، وربما سنوات حتى يخرج الاقتصاد من هيمنة اللارسمية والنقد. إضافة لذلك، ما زالت العديد من البنوك على طول السلسلة قادرة على أن تحظر التحويل، حتى لو لم يُظهر النظام أية علامات تحذيرية. فإذا قمتُ بإرسال تحويل من العراق إلى نيويورك، فإنه يمر، مثلاً، من البنك (أ) إلى البنك المركزي العراقي، ثم إلى الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، ثم إلى أحد البنوك الخاصة الكبيرة مثل جي بي مورغان، ثم إلى أحد الفروع المحلية، مثل فيرست بانك نيويورك. وبإمكان أي من تلك البنوك حظر التحويل. في إطار النظام القائم على الورق، ليست هناك طريقة لضمان أن العراق يجري عمليات تحقق قوية على كل عملية تحويل آتية من العراق. أما الآن، فيمكن على الفور رصد أية مخالفات وحظر التحويل.

نشرة العراق الاقتصادية: وهل ينطبق الأمر نفسه على البلدان الأخرى؟

أحمد الطبقچلي: أجل. فإذا أرسلتُ تحويلاً إلى دبي، ستكون السلسلة: البنك العراقي (أ) إلى البنك المركزي العراقي، ثم إلى الاحتياطي الفدرالي، ثم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ثم أحد البنوك المحلية في دبي.

نشرة العراق الاقتصادية: وهل تنطبق العملية نفسها إذا حول البنك المركزي العراقي حسابه لدى الاحتياطي الفدرالي إلى مكان آخر، إلى أوروبا مثلاً؟

أحمد الطبقچلي: نعم، فالبنوك المركزية الأخرى تعمل على نفس المنوال الذي يعمل به الاحتياطي الفدرالي، ومتطلبات نظام التحويل العالمي هي نفسها.

نشرة العراق الاقتصادية: ما الذي يستطيع السوداني القيام به لتحسين الوضع؟

أحمد الطبقچلي: على المدين المتوسط والطويل، ينبغي أن تستمر الحكومة في البناء على جهودها للابتعاد عن هيمنة النقد والدولَرَة واللارسمية. ولكن، على المدى القريب، ليس لدى السوداني سوى أدوات محدودة تحت تصرفه. قد يستغرق الأمر بضعة سنوات حتى يعود حجم التحويلات إلى طبيعته، ويتعين على السوداني إخبار الشعب بذلك وتقديم تطمينات بأن هذا النوع من الانتقال أمر لا مفر منه. كما ينبغي على الحكومة والبنك المركزي العراقي العمل بشكل وثيق مع البنوك الخاصة في العراق لضمان ألا تبالغ في رد فعلها، ولتسريع تطوير بناها التحتية. هناك روايات يتم تناقلها بأن ما يحدث هو أن العديد من البنوك الخاصة تخبر العملاء أنهم لا يستطيعون تحويل أكثر من ١٠,٠٠٠ دولار على سبيل المثال، بحيث لا يثير ذلك أية علامات تحذيرية في النظام الإلكتروني الدولي. وهذا يخلق قيداً إضافياً على حجم التحويلات.

نشرة العراق الاقتصادية: هل هناك أية جوانب في استجابة الحكومة لأزمة الدينار تجدها إيجابية بشكل خاص؟

أحمد الطبقچلي: أجل، دون شك. إضافة إلى ما سبق وذكرته، أعتقد أن سياسة السوداني تجاه السلة الغذائية تبعث بالرسالة الصحيحة. فالسوداني، بتوسيع حكومته للسلة الغذائية، يقول للفئات الضعيفة من السكان في البلاد: سنعطيكم المزيد من السلع بأسعار قليلة وبتواتر أكبر، أي أننا سنهتم بكم أثناء هذه الفترة الانتقالية. وهذه برأيي رسالة مهمة ولا تكلف الحكومة إلا بضع مليارات من الدولارات سنوياً. فليس على الفقراء تحمل عبء الاندماج مع النظام المالي العالمي. ومن المشجع أن نرى أن الحكومة تأخذ هذه المسؤولية على محمل الجد.

IRIS

American University of Iraq, Sulaimani
Institute of Regional & International Studies

تواصلوا معنا

iris@auis.edu.krd
+964 773 152 6206

تقريـر معهـد الدراسـات الإقليميـة والدوليـة (آيـرس) لا يجـوز إعـادة إنتـاج أي جـزء مـن هـذا المنشـور أو تخزينـه في نظـام اسـترجاع، أو نقلـه بـأي شـكل أو بـأي وسـيلة، إلكترونيـة أو ميكانيكيـة أو بالنسـخ الضـوئي أو التسـجيل أو بـأي طريقـة أخـرى دون إذن خطـي مسـبق مـن النـاشر.

© 2023 Institute for Regional and International Studies (IRIS)

www.auis.edu.krd/iris